العولمة بين أحادية القطب ومصير العالم

د/ ميلود عامر حاج

يصعب مبدئيا تحديد مفهوم العولمة، كونه يخضع إلى جملة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والثقافية والجيوستراتيجية الهامة في اختيار نسق معرفي شامل وذلك يعود طبعا لاختلاف الرؤى وتباين النظريات من مدرسة فلسفية إلى آخرى، ومن تيار مذهبي إلى آخر. و لكن كون ظاهرة العولمة جديدة بل قديمة قدم العالم نفسه فإنها جاءت لتوضح البعد الإستراتيجي للعالم لا كسياسة ملزمة بالعالم المعاصر فحسب، بل كمحطة من محطاته الحضارية التاريخية. إن مجيء العولمة يعتبر كمعطى أوليا لخلفيات السياسة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي ومسيطر على العلاقات الدولية الراهنة بسلطة القرار.

ولا غرور في بروز الولايات المتحدة الأمريكية كترسانة عسكرية وريادة اقتصادية وقوة تكنولوجية وأداة سياسية لا يمكن اختزال ـ بموجبها. ظاهرة العولمة بين ما تقوم به أو لا تقوم به كون كل من الصين وأوربا يلعبان دورا بارزا على جانب أو ضد الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن العالم اللبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية له حضور أساسي، إن لم يكن مطلقا في توجيه السياسية الدولية لصالحه بناء على مصالحه عكس مصير العالم وتوازن مجتمعاته وغايات دوله وخطط حكوماته.

الغاية من دراسة هذا الموضوع تكمن إلى درجة أنه إلى أي حد تبادر الولايات المتحدة الأمريكية باسم العالم الحر والديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي إلى إحلال سيطرة جديدة على العالم؟ باسم من وإلى أي مدى يمكن اعتبار هذا النزوع الإيديولوجي طرحا جادا في غياب معادلة وسطية تقوم على حفظ السلام والأمن العالميين؟ هل العولمة كونها ظاهرة كونية تلجأ إليها الولايات المتحدة الأمريكية باسم الأعراف الدولية والاقتصاد المتجدد والمعلوماتية في انتهاج خطة تقوم على رسم لمعالم نظام جديد يغذي أطماعها ويزكي

مخططاتها دون الحيلولة لقبول قوى جديدة مناوئة لها؟ علما أن تخوف المجتمعات يزداد حدة مع استهتار القيم الأخلاقية وتصاعد التطرف بكل أشكاله وأنواعه بحثا عن النجدة. لذا فإن تأزم الوضع الدولي بحكم أنه غير مستقر فهو نتاج لسلسلة من الانتصارات التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في حروبها الباردة ضد الشيوعية. (1)

وقد يتضح ذلك بانهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الصين على مسرح الأحداث العالمية وكذا تفاقم أوضاع أوربا بعد ما أعلنته عن وحدتها المزعومة ماليا وغيابها قانونيا واجتماعيا خشية اندثار امبراطورياتها، قد أربك الحسابات المستقبلية بعد أن تأكد بأن الخوف من الغد أصبح أمرا مقضيا. يتبدى هذا الخوف الداخلي والمعلن بمثابة إيديولوجية جديدة من خلال نعوت مضادة للآخر والمستهدف تجاه الآنا السياسي الهادف. هذا الخوف يزكيه طمع الفرد وجشعه إلى أقصى حد ممكن، بل في تحاشيه للقيم والنظام والقانون كآلة تعمل ضد مصالحه بتحديد مجال حريته انطلاقا من منافع الآخر كذلك.

ويتجلى تخوف العالم من نفسه بحكم تباعده جغرافيا وتقاربه إعلاميا بين دوله وشعوبه قاطبة، إن لم يكن طرحا مأخوذا به رغم مكانته وسطوته على الحدث اليوم، لأن عمق النظام العالمي في اشتداد أزماته ما زال يبحث عن مخرج شاف رغم ما قدمه الإنسان وأبدعه فكره من حداثة رائدة وتكنولوجيا راقية وديمقراطية جادة. هذا التفاقم والخلل نراه باديا من خلال ما يصيب الدول النامية التي مازالت تتعثر من يوم لآخر، باسم العولمة على أساس غياب الحوار المشترك والعادل دون الوصول إلى قانون التنمية. "إن العولمة كظاهرة تتعدى حدود الدولة وبالتالي فإن الإستثمارات والمساعدات المالية التي تقدم إلى الدول المتخلفة لا يتم استعمالها بطرق عقلانية من طرف الأفراد والمؤسسات.(2)

هذا لا يعني البتة توجيه لومنا المشحون للولايات المتحدة الأمريكية إن لم تكن في حد ذاتها ظاهرة لهذه العولمة ومحركها الأساسي بامتياز بحكم أننا خارج نطاقها الأصلي وبعيدا عن مجالها الحيوي. لذا فالعولمة كونها ظاهرة ثقافية جديدة تعمل على استقطاب الأفراد

(1) Zaki Laidi. Penser l'après guerre froide. Revue Cultures et Conflits N°8, 2003. p3

(2) أ. عبد السلام يخلف، الرشادة في عصر العولمة: بديل ممكن أم يتوبيا، دراسات استراتيجية، العدد 6 جانفي 2009، ص81

والجماعات، الدول والحكومات فالشعوب والقارات، فلابد من طرحها من الزاوية الموضوعية كونها بعدا تاريخيا وحضاريا وإستراتيجيا يحمل في ثناياه مكونات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وفلسفية وعلمية وجغرافية تقوم على الفائدة الخاصة ضد المصلحة المشتركة.

لذا نود ومن هذا الباب التطرق عن طريق هذا الإسهاب الفكري المتواضع بالتساؤل: إلى أي مدى يمكن الأخذ بالعولمة؟ أي: ما هي تجلياتها وأبعادها بحكم التقارب والاتصال والمعلوماتية؟ ومن المعروف أن تطور الفكر البشري عبر التاريخ قد عمد على إحلال جملة من التطورات والاستكشافات جعلته يناشد هذا التقارب عن طريق التجارة والثقافة والدين انطلاقا من العولمة كظاهرة عابرة للقارات بل كعهد جديد تخضع إليه شعوب الأرض ودول العالم قاطبة.

البعد الإستراتيجي للعولمة:

إن كل ما حققته العولمة وما تنوي الوصول إليه باسم النظام العالمي والذي ترتسم معالمه من يوم لآخر باسم الليبرالية والديمقراطية وحوار الشعوب، ربما يعد عهدا جديدا لما بعد الحرب الباردة من جهة وغياب التوازن القطبي للولايات المتحدة الأمريكية التي تلجأ إلى البشرية من أجل الانفراد بهذا الطرح كونها دولة قوية لا تضاهيها قوة أخرى من جهة ثانية. وذلك يعود إلى أحادية القطب الأمريكي نفسه الذي فجر هذا الوازع بحيث يتربع على منطق العلاقات الدولية من خلال كيفية صياغته وتوظيفه بعد أن تم تمريره كمشروع بديل وهادف كونه يحث بناصية الفوز على جر البشرية عن طريق استخدام القوة والقوة الذكية تحت غطاء إيديولوجي ونمط ثقافي إلى حضيرته.

إن جعل العالم باختلاف شعوبه وأجناسه وثقافاته وديانته تحت مظلة العولمة يعد قفزة نوعية في الخارطة السياسية العالمية الجديدة. إلا أن نجاحها يبقى متوقفا على عدم خضوعها إلى حروب وثورات وانقلابات والتي قد لا تجتمع كلية في الوصول القريب إليها بسهولة. وقد تعد زعزعة العالم وتخوف شعوبه لم يعد رشادة حكم قط في غياب الحكومة العالمية التي لم تولد بعد في ظل تفاقم المشاكل المطروحة وتمادي القضايا المعلقة عالميا.

إن استباق الزمن هو رهن التحول المفرط في جملة من قضايا العالم العالقة والتي هي من إنشاء الدول القوية نفسها والتي تتصارع فيما بينها بحجة بناء نظام عالمي جديد عكس

الفوضى العالمية le désordre mondialالمتفشية على خلفية أن العولمة تبقى حصنه المنيع. علما أن الأمن الجماعي والغذائي مرورا بحوار الحضارات والديانات أو بتصادمها (أطروحة صموئيل أنتكتون) إلى تحقيق أرباح طائلة عن طريق الاحتكار والمضاربة والبورصات والأسهم يعد من السمات الأساسية للاقتصاد العالمي.

كما أن كلا من البيئة والتنمية المستدامة مازالا يطرحان من أمن الجغرافية وثقافة التقارب السياسي بين شعوب الأرض تحت مظلة "قرية العالم" طريقا صعب المسلك للقضاء على الدولة وحدودها الإقليمية أمرا سهلا تاركة الباب مفتوحا على مصراعيه للشركات المتعددة الجنسيات في مجالات التبادل والاستثمار والتسويق" كما أنه ليس لهذه الشركات من مقر واحد، ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي، فمقرها الإداري في دولة، ومقرها الهندسي والفني في دولة ثانية، ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة، ومقرها الإقليمي في دولة خامسة، و مقرها الدعائي والإعلامي في دولة سادسة ومقرها التنفيذي في دولة سابعة".[1]

هذا ما يعمل دون شك على التقليل بالمقابل من مفهوم الدولة لفسح المجال أمام أخطبوط الشركات المتعددة الجنسيات من أجل أن تنفرد بسلطة القرار النهائي حيث إن القانون والسيادة والوطنية تعد من المسلمات فارغة المحتوى، إن لم تكن أدوات ثانوية يمكن تسخيرها في المقابل من أجل خدمة السوق بامتياز في موازين القوى. ولا يفوتنا في هذا الصدد أن ننوه على أن رسم الخارطة الجديدة للعالم من قبل دول وحكومات إذ ترى في العولمة طريق الخلاص لبناء مصالحها وتوازن قواها لم يعد في الأغلب الأعم فرصة سانحة لدول العالم الثالث والتي لم تصل بعد إلى منتهايات الدول الوطنية.

إن الفراغ المهول الذي تركته الحرب الباردة عشية الحرب العالمية الثانية في تأزم للعلاقات الدولية من دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى خاصة في مجال التسلح ونزع السلاح وانعدام الحظر النووي وانتشار الصواريخ وحرب النجوم سنة 23 مارس 1983[2] قد أفرز فوز النموذج

(1) د/ أحمد كعباش، سوسيولوجيا التنمية، قسنطينة، 2006 ص 294

(2) Philippe Moreau Defarges. Relations Internationales 2.Questions mondiales. Paris, Seuil. 2007. pp. 120-137

اللبرالي وذوبان الطرح الشيوعي من داخله. هذا الصراع العسكري والمفعم بالتسابق نحو التسلح في اكتساب أكبر عدد ممكن من الحلفاء والانضمام إلى أكبرعدد ممكن من التكتلات هو الذي أفرغ المعادلة العالمية من محتوى تكافؤ الفرص في ظل غياب عولمة إنسانية معتدلة بين شعوب القارات. وكثيرا ما يلجأ كل من السياسي والإيديولوجي على حد سواء في الغرب بالتماشي وما تقطعه العمليات الاقتصادية والآلة التكنولوجية وفقا لما تم الوصول إليه من رصيد ثري في مجال التقنية والتطور والاستثمار والتصدير والطاقة النووية والإعلام الآلي ورصد للفضاء في التفكير والتنظير لما يقوي من شوكة نظام الحكم وتعزيز مؤسساته ودمقرطة سلطاته.

هل هو نتاج لعظمة الفكر البشري أم تسابق وتعاظم المنافع بين الأقوياء ضد الضعفاء؟ ومن هذا المدلول جاء الفكر الاقتصادي الغربي حافلا بصراع الأفكار حول الدولة والكساد والبطالة والتي دعا إليها كينز سنة 1936.

وبالتالي إذا كانت العولمة ظاهرة عابرة للقارات أو محطة تاريخية حضارية في عمر الشعوب وأطوار الأمم والدول، فإن اللبرالية تعتبر أداتها الأولى في تفعيل أنشطتها الاقتصادية على أكثر من صعيد. لذلك تعتبر الرأسمالية في هذه الحال ثورة صناعية وتكنولوجية رائد ة نظرا ، ليس لما خطاه الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل حول قيمة السوق ودور العملات وقيام العمالة عن طريق العمل في تأدية دوره على وجه التحديد. تشكل هذه القفزة النوعية أرضية خصبة لمعنى الصراع الإيديولوجي والبعد الإستراتيجي الذي مازالت تذره التكنولوجية من فضاءات جديدة واكتشافات هادفة. وقد يعمل مجال التكنولوجيا هذا على ربط علاقاته بالاتصال والإعلام والمعلوماتية توخيا لتحقيق أبعد من ذلك على أساس تخطي قفزة أخرى لما بعد السياسي glolocalisation عكس ما يفتحه مجال العولمة globalisation .

وأخيرا فإن العولمة تريد اكتساب ما أصاغه العالم وما تهدف دوائره المؤثرة على اختلاف مجالاتها وأطماعها إلى تحقيق نسبة أكبر من الأرباح والتي تمثل لديها رهانات إستراتيجية Enjeux stratégiques في الآجال البعيدة المدى بين شعوب الأرض وعبر كل القارات عكس الدول والسياسات العمومية التي غذت بطريقة أو بأخرى هذا الفشل الذريع الذي تناور من أجله الشركات المتعددة الجنسيات على خلاف الدول الوطنية.

الدولة الوطنية بين السيادة والانكماش في ظل العولمة:

يعتبر اتساع رقعة العولمة كظاهرة تاريخية حضارية من قبل قوى السوق وعلاقاتها بالشركات المتعددة الجنسيات بمثابة ديناميكية جديدة تهدف إلى الخروج من دائرة التبني الإيديولوجي إلى تحقيق قسط كبير من الأرباح المادية والذي قد يعود بعواقب وخيمة في ظل تعثر الدولة الوطنية.

وقد يكون تصارع المصالح وافتقاد التوازن بين قوى العالم بحجة الأمن القومي وحقوق الإنسان الأمر الذي سيعمل على أن تكون العولمة في حد ذاتها كرمز لقوة معادية نظرا لما تم إنجازه في مرحلة تاريخية عبر عنها بالإيجابي والمهم.

لكن السؤال المطروح: هل الدولة الوطنية بحكم تواجدها خارج وداخل مجال التجارة الدولية بعد أن عمدت إلى تجاذب الأهداف العسكرية والإستراتيجية للدول القوية خاصة سيادة القرار العالمي الذي أصبح حضوره ثانويا، إن لم يعد في الخدمة بعد حين؟

إن عمل الشركات المتعددة الجنسيات يعد نتاج هذا التحول في اتساع رقعة الاقتصاد المعولم على حساب كل من الدول والأعراق والجنسيات لصالح ديكتاتورية السوق ضد النظام الاجتماعي [1] حيث 20 % يعيشون في بذخ وبحبوحة والدخل المرتفع ، بينما 80 % تعيش بواسطة التبرعات والضمان الاجتماعي وأعمال الخير والإحسان. هذا فيما يخص الطبقات الاجتماعية، أما نمو الدول فيكاد يقاس على أساس "أن الانقسام العمودي للعالم على أساس اقتصادي: العالم الشمالي المتقدم والغني الذي يمثل 25 % من سكان العالم، لكنه يستولي على 80 % من الثروات ، ويضم حوالي 50 دولة، والعالم الجنوبي المتخلف والفقير (حوالي 130 دولة).[2]

هل جاء نتيجة الربح الجشع للرأسمالية نفسها نسبة لـ Homo economicus ومدى تطور الفكر الاقتصادي اللبرالي من خلال مقرباته للفرد والفائدة والاستثمار والادخار والتصدير أم

(1) Le monde diplomatique. Les dossiers de la mondialisation. Manière de voir le monde, N° 91, février-mars 2007. p. 11

(2) عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، 2003 ص31

في صراعه مع الفكر الاشتراكي الذي دعا بالمقابل إلى إحلال الملكية العامة بدل الملكية الخاصة وجعل إذ ذاك النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية دون تحقيق الربح السريع وتحقيق رغبة الجماعة مكان اقتصاديات السوق؟

هذا الطرح الإيديولوجي إن لم يكن شرخا قيميا في بنية الذهنية والنفسية والعقائدية والرمزية للنظام الرأسمالي وما بعده في زمن العولمة هذا، يعد اندحارا وتراجعا ثمة لمفهومية الدولة الوطنية، أي بفتور معنى السياسة على المنفعة العامة والسياسات العمومية والدولة المجتمع وغيرها كأداة للمشروعات الاقتصادية.

لكن سيطرة السوق على معدلات الإنتاج انطلاقا من المؤسسة الإنتاجية، ربما هو الذي غذى تكالب الأرباح في البورصات والأسهم العالمية من أجل الاستثمار أكثر فأكثر قصد مضاعفة رأس المال رغم مرور اللبرالية بأزمة مالية خانقة بحكم استباقها لذلك دون قيد مسبق أو معيار أخلاقي يضمن توازنها والتي نعيش تجلياتها وتداعياتها إلى حد الساعة. إن طبيعة المجتمع نفسه وما يحمله من اجتماع سياسي وعمران بشري هما اللذان يعملان على تطوير مفهومية الدولة الوطنية وليس العكس بناء على ما تقوم به أطرافه وأطيافه في المشاركة والتنشئة والمواطنة والتعددية والتنمية السياسية.

فالدولة الوطنية قطعت أشواطا جبارة في الغرب خاصة في الاجتماع والثقافة والاقتصاد والعلاقات الدولية باعتبارها متولدة أصلا وأساسا من رحمه عكس ما قطعته مجتمعات أخرى في ظلها، بحيث إن مجال العولمة ينحدر من هذا السياق وما سيحاول فرضه عليها. ومن هذا المنطلق يراد بمفهوم الدولة الوطنية أن يزول أو يبتعد عن دوره الأساسي بحكم ما حققه الاقتصاد الليبرالي المتفتح على الحريات والمهارات والبواعث الفردية في العالم. ولهذا جاءت الدولة الوطنية في وضع محدود أو ثانوي تحسبا لقدرات السوق وفوائده المادية، أي توظيف السياسة لغايات اقتصادية بحتة لا غير..." هذا التعريف يركز على الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية. وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها (وخصوصا في مجال الرعاية الاجتماعية) ونشر

التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية".[1]

وبعبارة أوضح وأفصح حيث يكتسي طابع العولمة خللا جوهريا يقوم على الفائدة الأحادية للدول الرأسمالية التي تخطت مراحل جادة في الاستثمار والادخار والتصدير كونها جاءت لتعوض ما فشلت في تحقيقه الدول العظمى نفسها وذلك من خلال تعزيز سيادتها الاقتصادية قصد ربح رهانات كونية وأبعاد إستراتيجية لما بعد الرأسمالية.

وفي هذا يتم ربط الاقتصاد بالعولمة وذلك بتغييب دور الدولة الوطنية نفسها على أساس سياسي، إن لم تكن هي السياسة نفسها بحيث لا يعني البتة أن العالم مقبل على منجزات إنسانية هادفة، اللهم إلا تناحر القوى العظمى على رأس المال والنفوذ والولاء بتبني طرق ومناهج من أجل استثمارها عقلانيا أو عبثا قصد تحقيق غايات قارية وأهداف متعولمة. لأن إفراغ المعادلة العالمية من كل بعد سياسي لصالح الاقتصاد في غياب الدولة الوطنية وعجزها مجتمعة في تحقيق ذلك التقارب المنشود بين الشعوب وتكامل أهدافها وتوازن مصالحها ليس في الأهمية بمكان أننا نقترب من الوفاق العالمي المنشود.

إن تنظيم الدولة الوطنية له دور رئيسي ومهم وذلك ليس باختزال حرية الفرد في تعطيل مواهبه والتقليل من شأن الجماعة في الانخراط والمشاركة السياسية بهدف المصلحة العامة التي ترعاها فحسب، بل بحكم الحراك السياسي في المعادلة الاجتماعية والثقافية والتاريخية الوطنية، ضف التأثير العلمي والتكنولوجي الخارجي على سلوكات الأفراد ونفسياتهم في صياغة علاقاتهم وردود أفعالهم، قد تعد من المحطات الهامة عند كل مجتمع قريب أو بعيد عن دوائر الإبداع والابتكار، بمعنى مستهلك في مجال التأثر العميق والتأثير اليسير عن طريق الجغرافيا الاقتصادية.

لذا يكاد مصطلح الرشادة والرشادة العالمية Gouvernance mondiale أن يغيب من القاموس السياسي العالمي المتداول حيث في الوقت ذاته تدعو الدول الوطنية إلى الرشادة الإقليمية بغية الدفاع عن كيانها السياسي وكينونتها القانونية في تعاملها مع مجتمعاتها

(1) د/ محي الدين مسعود، دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة)، الأسكندرية، 2006.ص ص 26- 27.

والعالم على حد سواء. وهي حالة شاذة تكاد تخفق فيها الدولة الوطنية فيما قطعته من مسارات وما تجاوزته من أزمات دستورية وإدارية وتنظيمية وغيرها.

وقد يشكل ابتزاز العالم هذا بحكم تضارب مصالحه الخاصة من قبل الدول العظمى تحت غطاء العولمة لا يعني البتة إعادة لرسم الخارطة العالمية من جديد وفق صياغة قانونية ونظم قيمية واعتبارات أخلاقية لصالح الدول والمجتمعات الخارجة عن دائرة التنمية الحقيقية. لأنه تقاسم لنفوذ ومصالح الدول العظمى بهدف تكريس سياسة جديدة يصنعها الاقتصاد المتعولم حيث تعتبر فيه كل من المؤسسات المالية والنقدية والتجارية والاقتصادية العمود الفقري للعولمة قلبها النابض من خلال ما تقوم به في نطاق المضاربة وبورصات العملة والأوراق المالية بهدف تحصيل أكبر ربح ممكن.

وعليه ينتقل الثقل الاقتصادي العالمي إذن من المحلية إلى العالمية ومن الدولة الوطنية إلى الشركات المتعددة الجنسيات كونها قد ارتفعت الزيادة المطردة فيها من 1100 شركة تتحكم في 82000 شركة فرعية حيث يصل حجم مبيعاتها إلى 25 % من حجم التجارة العالمية عام 1985 لترتفع إلى 37500 شركة تتحكم في 207000 شركة فرعية تقدر قيمة مبيعاتها في الفروع الأجنبية إذ تساوي حجم التجارة العالمية لعام 1900.

ومن المؤكد أن ارتفاع الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من 1980 إلى غاية 1991، والتي تقدر بحوالي 206 مليار دولار، بينما حجم الاستثمارات اليابانية الخارجية تقدر بـ 17 مليار دولار سنة 1980 والتي ترتفع إلى 217 مليار دولار سنة 1990، أي بمقدار 12 ضعفا خلال عشر سنوات، بينما التداول في البورصات العالمية قد ارتفع من 300 مليار دولار عام 1980 إلى 1200 مليار دولار عام 1995، أي خلال خمسة عشر عاما.

وبتفاقم هذه الأوضاع الاقتصادية وتداعياتها في المجالين السياسي والاجتماعي والتي تزداد في تدهور مستمر حيث الاستثمار نراه متمركزا في الدول ذات الدخل الكبير واليد العاملة الرخيصة، بينما المبيعات نراها مرتفعة في الدول ذات الدخل الكبير واليد العاملة الغنية. "إن مفهوم الدولة المعاصرة يتماشى ومفهوم المؤسسة، إن لم يشكلا خطا واحدا، أي بين الخطاب الأخلاقي للدولة والمصلحة الاقتصادية للقطاع الخاص، لذلك تظهر السياسة حول المنفعة

العامة والدور الاقتصادي للمؤسسة، خاصة عندما يمارس كل واحد منهما دوره المنتظم عبر القيادة القانونية والإدارية في المجتمع، فإن التوازن سيحقق لا محالة.[1]

وتعتبر دعوة العولمة سواء كانت سياسية أم اقتصادية وذلك من خلال القضاء على الدولة الوطنية وحدودها الإقليمية وتعويضها بالسوق والتسويق عبر الشركات المتعددة الجنسيات قد يشكل قفزة نوعية أو ردة خطيرة تحت بروز الأقليات العرقية والطوائف الأثنية والمرجعيات الدينية والقوى الوطنية والأصوات النقابية والجبهات العمالية.

ما بعد الحرب الباردة:

إن انتهاء الحرب الباردة عمل على تفجير عقد إيديولوجية متباينة بإطلاق العنان لعولمة التبادل التي ضايقت بدورها التمركز العالمي رغم البعد الإنساني الذي تحمله هيئة الأمم المتحدة ، لكن حالة الفوضى العالمية السائدة قد تحمل حقائق وقد تتحاشى أخرى بموجب اختلال توازن القوى والمصالح بين الدول الصناعية والدول النامية. الأمرالذي جعل من فترة ما بعد الحرب الباردة بداية لتصارع المصالح وتباين الأهداف العسكرية والنووية والأمنية بين الدول الصناعية فيما بينها على خلفية احتلال مواقع الاتحاد السوفياتي، في وقت كان يتنبأ لهذا الأخير جر خصمه الولايات المتحدة الامريكية إلى "حرب ثالثة في حال استخدام القوة حيث كانت تتواجد بأوروبا أسلحة نووية فتاكة وبها مليونان من المسلحين لكل طرف منهما تحت الستار الحديدي" [2] يضيف ميخائيل غورباشيف الرئيس الأسبق للاتحاد السوفياتي عقب فشل البروستوريكا.

لكن في غياب ذلك طبعا، نلاحظ أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية باسم اللبرالية والديمقراطية منتصرة إلى حد ما، الأمر الذي جعلها ترسم معالم لخارطة جديدة تقوم على مصالحها الخاصة باسم العولمة ، إلا أن النظام العالمي نفسه يبقى هش التكوين بحكم تصارع أطرافه القوية وتكالب الصغارعليه وتهميش الضعفاء منه، هذا ما يفسر أحادية العلاقات الدولية من خلال اتجاه المعنى sens ومحتوى القوة puissance أي بين العولمة انطلاقا

(1) H. Miloud Ameur. Vision politique du monde. Entre évolution et échec ! El Watan du 23 août 2008

(2)Le figaro du 12 Octobre 2009

من السوق وبروز الاثنيات العرقية والطائفية والثقافية والمناطقية، أي بعبارة أوضح هو المراهنة على قلب الأوضاع السائدة بأوضاع أخرى جديدة يسودها قيم وأفكار وتصورات تقوم على توازن جديد و خطير في نفس الوقت باعتباره يريد القيام على أنقاض ما حملته الدولة الوطنية من مشروعات وما فيه من إستراتيجيات!

لكن ربط قيمة السوق بالعملة في المضاربة والاستثمار والادخار والتسويق عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات وتمظهر الأقليات على الأغلبية في النسيج الاجتماعي قد يختمن صراعا عميقا مع بروز العولمة وما تريد أن تصل إليه عبر التجارة والإعلام والاتصال بين قارات العالم. هل فشل السياسي أم غياب الدولة الوطنية؟ إلى أي مدى تخطت الوطنية الاقتصادية حدود الوطنية السياسية انطلاقا مما قطعته الدولة الوطنية من أشواط و مراحل هامة عبر رجالها ومؤسستها؟

علما أن الحرب الباردة كانت وراء طمس هذه "النزوعات التاريخانية" حول الملل والنحل والتي يعود ظهورها باسم العولمة إلى السفح وكذا دعوة السوق إلى تجاذبها ثانية والتي كان يتغنى بها يومذاك الحزب الواحد والدولة الوطنية تحت لواء الاشتراكية. هذا البعد التاريخي يحمل في طياته نهاية الجغرافيا أم استظهار للتاريخ الجزئي للأمم والشعوب؟ إنها مراهنة جيو ستراتيجية بامتياز إذ تحاول الولايات المتحدة الأمريكية توظيفها لصالحها باسم النظام الجديد من أجل إعطاء دعم جديد لمعنى المعاني sens of senses .

لذا، فترة ما بعد الحرب الباردة يراد بها إعطاء اسم لامع يدعى العولمة والذي يحمل في ثناياه معنى جادا وراشدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية انتقاما لما فجرته فترة "الاستعمار القديم" وما تم إنهاؤه تحت عهد الإمبراطوريات وأفولها خاصة الأوروبية منها على وجه التحديد. فضرورة القضاء على الوطنية أو بالعودة إليها عن طريق السوق من خلال قبضة اللبرالية المحكمة من حديد لا يعني البتة إحياء لروح الإمبراطوريات خاصة الروسية منها (البلقان وأفغانستان) والتي لا بد من خصخصتها عن طريق المزاد العلني على خلفية بزوغ الأقليات ومدى علاقاتها بالقانون والاقتصاد والثقافة.

وقد يعد مجال التسابق نحو التسلح النووي بين المعسكرين الشرقي والغربي إبان الحرب الباردة والذي نما هذا الطرح العسكري تجاه مبدإ القوة على أساس اكتساب الطاقة النووية

والسلاح النووي، بمعنى أن الدول التي تفاعلت مع تجاذبات الحرب الباردة وكانت إذ ذاك طرفا أساسيا في معادلاته، قد استطاعت أن تبني حرصها على تدارك النقائص لا لتعميقها فحسب، بل للانطلاقة منها وفرضها على أطراف أخرى خارجة عن نطاق التسابق نحو التسلح.

بيد أن الأمن القومي أصبح هو الآخر مهددا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خلال وبعد الحرب الباردة وذلك يعود في اعتقاد الخبراء في هذا المجال إلى طبيعة السياسة العسكرية نفسها، علما أن روسيا لم تنج هي الأخرى من هذا التهديد المفاجئ والذي تغذيه أفراد وجماعات تنظيمية يصطلح عليها بالإرهابية أكثر من دول وحكومات كانت وما تزال خارج معادلة القوة للأطراف العظمى.

لقد بات لزاما أن هذا الطرح يقوي مبدأ الدفاع العسكري لبعض الأنظمة خاصة تلك التي تحمل مشاريع خارج مجالها الحيوي وتريد التدخل السافر في شؤون الآخرين ، بحيث بقدر ما تتقدم في علاقاتها الخارجية في التدخل العسكري، بقدر ما هي مجبورة على الرجوع نحو الوراء، هذا ما يزكي بالمقابل قوة التحالف ونشاط التكتل بين الدول خاصة العظمى منها من أجل إنقاذ الموقف باسم الأمن والسلم العالميين بهدف التخلص من عقدة الآخر "الدول المارقة"، ضف شبكات التهريب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والمنظمات الإرهابية وغيرها.

ومن الأكيد إذن بأن الوحدة الأوروبية على سبيل المثال تحاول أن تطرح ضرورة البحث عن الهوية الثقافية والسياسية رغم تنازل الاتحاد السوفياتي عن دويلاته في أوروبا الشرقية.

الأمر الذي أثر إلى حد كبير في إخراج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها الجغرافية ومعرفتها عسكريا عن طريق الحروب التي أعلنتها نتيجة العنف المستخدم في أقاليم ومجتمعات أجنبية، هذا ما سمح للصين بالمقابل أن تظهر على الجبهة الأسيوية على شكل قوة مضادة عكس اليابان.

حدود النظام العالمي:

من الصعب التنبؤ إذن بفكرة النظام العالمي نظرا لتناقضات معطياته وتنازع مصالحه الخاصة بين القوى العظمى التي تترأسه أو تتزعم قيادته. لذا يعزى ارتسام معالم عالم جديد خال من التسلح والتسلح النووي، مازال مع الأسف الشديد لم يخرج بعد من نفق الحرب الباردة والتي

فجرت بدورها سقوط حائط برلين ونهاية حرب الخليج الأولى، لذلك يصعب تحديد الرؤية الإستراتيجية على وجه الخصوص نتيجة البعد السياسي للعالم ومدى هشاشته بحكم تقدمه خطوة إلى الأمام وتراجعه خطوات نحو الوراء جراء تفاقم الأضرار وتباين التناقضات.

وعليه نستطيع القول بأن اللبرالية كمبدإ تريد البقاء مهما كلفت الإنسان الغربي من جهود وتضحيات باسم الاحتكام إلى "ديمقراطية السوق" لا لشيء وإنما كنموذج ناجح لا بد من فرضه أكثر فأكثر على البشرية قاطبة، لأنه يحمل نزوعا إيديولوجيا بحكم ما يحققه من أرباح مادية وما يذره من فوائد معنوية قد تكون عائقا لبعض الشعوب الأخرى.

علما أن تأويل الحرب الباردة هو الذي كان وما يزال وراء التخوم وفي الفضاء (حرب النجوم والصواريخ) والتي كانت نتاجا للحرب العالمية الثانية، بمعنى أن هوة الصراع ستبقى قائمة ببقاء القوى العظمى نفسها. ومن هذا المنطلق يؤول التاريخ البشري على خلفية تباين المصالح واختلاف القوى حيث تتشكل فلسفة العلاقات الدولية، إن لم نقل سوسيولوجيتها المنهارة خاصة في بعدها الإنساني والأخلاقي والقانوني والتي تعبر بحق عن دور النظام العالمي في حدود قواه المتصارعة وأطرافه الضعيفة المهمشة. الأمر الذي جعل من انسحاب الاتحاد السوفياتي مبكرا من المعادلة وانعزاله المفرط لمجرد الدفاع عن نفسه وعن قضاياه الإقليمية المرتبطة أصلا بالأمن الوطني، هذا ما جعل من الآلة اللبرالية تتجه نحو الجنوب لجعله مرتبطا بمصالحها الإستراتيجية وذلك من خلال احتلال المواقع والتمركز في فضاءات جديدة تحت وازع الجغرافيا السياسية.

لذلك يطرح السؤال مجددا حول القانون الدولي العام والذي يبقى محتكرا لخدمة القوى العظمى فقط في غياب الشخصيات السياسية الرائدة وعظماء التاريخ في عالمنا اليوم.

المهم من هذا وذاك أنه بغياب ألمانيا الاتحادية RDA والاتحاد السوفياتي سابقا قد ارتبطا بانفجار الفيدرالية تشيكوسلوفاكيا وتفتت يوغسلافيا السابقة وبزوغ ظاهرة التطهير العرقي في الجبهة الشرقية من أوروبا من جهة وتمظهر كل من إيران وكوريا الشمالية كقوى نووية أو في الوصول إلى ذلك، مما كان إيذانا بسقوط الشيوعية في عقر دارها وفوز اللبرالية باسم الحرص على الأمن والسلم في العالم.

إن تصحيح مسار التاريخ انطلاقا من بناء علاقات دولية هامة تقوم على الاعتدال في الرؤية والتحاكم إلى منطق القانون من أجل استصاغة نظام عالمي يهدف إلى تفادي الأخطاء بتناغم أعضاء المجموعة الدولية لا بتنازعها من أجل اختصار الطريق لشعوب الأرض يعد طريقا محفوفا بالأشواك. لذا مصير العالم يبقى رهن كل ما بحوزته شيء من القوة والصلابة من أجل الدفاع عن غاياته، مثل ذلك كمثل الفرد القوي الذي يلجأ إلى العنف من أجل تبرير موقفه مقابل تحقيق أهدافه.

الخاتمة:

إذا كانت العولمة ظاهرة تاريخية حضارية تقوم عليها الدول العظمى خاصة على رأسها الولايات المتحدة الامريكية، فما مصير إذن الدول الصغرى بالمقابل؟ هذا ما يهمنا في هذا الطرح على وجه التحديد لا من حيث الإجابة عليه فحسب، بل في محاولة معالجته في إطار قانوني وأخلاقي وسياسي واقتصادي تصبو إليه كل الدول بغية تحقيق مكانة في المجتمع الدولي.

لذا فإن إعادة النظر في السياسات العمومية ودور الدول ومكانة النخب وقضايا الديمقراطية والأمن في المجتمع الواحد تعد طرحا واردا اليوم وغدا وذلك من أجل جعل رسالة السياسة فوق كل اعتبار، لأنها أداة من أجل ربط الإنسان بما يدور حوله، من أجل احتواء الطبيعة وقيادة الملك، بمعنى أن سيادة الاقتصاد هي أساس النمو والتنمية على عكس التخلف الذي يعشعش في القلوب والعقول.

حري بدول العالم الثالث سواء في الآجال القريبة أم المتوسطة المدى أن تتدارك الموقف من أجل بناء مسارات جديدة من خلال انتهاج سياسات عقلانية تتوافق أو تكاد تتماشى وما يمر به العالم حتى لا تكون عرضة لتدخلاته السافرة أو بؤرا للتوترات الأمنية الداخلية.

وأخيرا، إن تطوير علاقة الحكم بالمواطنة والمجتمع المدني ضروري وأساسي من أجل بناء ثقافة تأخذ في الحسبان مكانة الفرد كإنسان ومواطن على حد سواء خاصة في علاقاته مع نفسه والإدارة والقانون لكي يتم توليد - لدينا فكرة محلية حول الاقتصاد القاعدوي المتفتح من أجل تحرير الوعي والوعي السياسي من أجل تخليص الدولة وذلك بتحسيس هذا المواطن بالعمل وتقسيمه حتى يكون عنصرا منتجا لا مستهلكا فحسب مقابل تحقيق اكتفائه الذاتي وأمنه الغذائي كخطوة أولى من بين الخطوات الأساسية التي يقوم عليها الحراك السياسي العالمي باسم العولمة.